



عبدالنبي الشلعة

حول الإهمال والتقصير والأخطاء الطبية

بتوفير غطاء تأميني للأطباء يحميهم في حالة وقوع خطأ طبي ويعوض المريض وعائلته في حال حدوث ذلك، دون إعطاء الطبيب حصانة كاملة مبالغ فيها ودون إخلاء طرفه من المسؤوليات الجنائية، بل تشديد القوانين الجنائية لتكون رادعة. والمعروف أن الخطأ الطبي لا يكون جنائياً إلا إذا كان خطأً جسيماً وفيه خروج عن قواعد العمل الطبي المهني، أو البروتوكولات الطبية. ولذلك يجب أن ينص القانون بكل وضوح على الحالات الجزائية في الأخطاء الطبية. أما الخطأ الطبي العادي، فهو خطأ مدني ويتم التعويض عنه مدنياً عن طريق الفرامة أو التوقيف عن مزاولة المهنة لمدة محددة بحجم الخطأ الذي ارتكبه الطبيب، وغيرها.

ولتحقيق مزيد من الإنصاف، فإن ثمة ضرورة لتحسين ظروف وبيئة العمل بالنسبة للطبيب، وكما ذكرنا، فإن الدولة قامت مشكوراً بتوفير أحدث المرافق العلاجية وتزويدها بأحدث الأنظمة والأجهزة والمعدات؛ لكي يتمكن الطبيب من أداء واجبه وإنجاز مهامه على أكمل وجه، كما تم فتح المجال للمستشفيات الخاصة لتدخل في سباق لتوفير الخدمات الصحية المتطورة للمواطنين والمقيمين، ولم يبق سوى زيادة الاهتمام بتحسين ظروف وبيئة العمل بالنسبة للطبيب، فلا يجوز تحميل الطبيب المسؤولية إلا بعد التأكد من توفر البيئة والظروف المواتية، وبالإضافة إلى تحديد ساعات العمل ينبغي النظر في تخفيف ضغط العمل بتحديد عدد الحالات التي يقوم الطبيب بمعالجتها؛ تجنباً للإرهاق الذي يسبب الإرباك ويزيد من احتمال وقوع الخطأ. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الخطأ قد يكون ناتج عن أسباب إدارية أو نقص في الأدوية أو الكوادر المساندة والمتابعة، أو غياب منظومة الإجراءات الطبية المعمول بها في المؤسسة أو عدم وضوحها.

مرة أخرى نرجو من الله العلي القدير أن يمن على المريضة العزيزة بالصحة والشفاء العاجل، وأن يقر المسؤولين بوزارة الصحة بكافة مستوياتهم بهذه الحالة، ومنتمين لكافة المعنيين بالقطاع الصحي في البلاد التوفيق والسداد، داعين الله بأن يعينهم على أداء مهامهم المقدسة على أحسن وجه وأكمل مع الإيمان بأن الكمال لله وحده.

بأحدث الأنظمة والأجهزة والمعدات. وعلى ضوء مثل هذه الحوادث وما تفرزه من ردود فعل، فإن الحاجة أصبحت ملحة لإعادة النظر ومراجعة القوانين أو القانون الساري والنافذ والمتعلق بالحماية الصحية في البلاد؛ بهدف تطويره والارتقاء به لمواكبة المستجدات والاستفادة من تجاربنا السابقة ومن التجارب الناجحة في الدول المتطورة ولكي يعالج الكثير من القضايا الجوهرية التي من شأنها توفير الحماية والاطمئنان للمريض والطبيب ويعزز الثقة بينهما.

إن المراجعة المقترحة يجب أن تهدف إلى سد الثغرات إن وجدت في القوانين السارية وإلى تنظيم العلاقة بين مقدمي الخدمة الطبية والمستفيدين منها، ويتعاطى مع حقوق ومسؤوليات المريض والطبيب والمؤسسة الطبية، وأن يوفر الحماية للطبيب، إلى جانب توفير العدالة لضحايا الإهمال والتقصير والأخطاء الطبية، ويقلل من تلك الأخطاء، مما يؤدي في النهاية إلى إحداث نقلة نوعية في الخدمة الطبية.

ولاشك أن المسؤولين عن القطاع الصحي يدركون ضرورة توضيح الفرق بين مفاهيم الإهمال والتقصير والخطأ الطبي والمضاعفات الطبية بحيث يأتي ذلك التوضيح منسجماً ومتوافقاً مع المقاييس والمعايير الدولية، إلى جانب إعداد سجل لتوثيق الأخطاء الطبية؛ بهدف ضمان عدم تكرارها، وتأسيس صندوق لتعويض المتضررين وضحايا الأخطاء الطبية، أو توفير باقة من التغطيات التأمينية.

وللوقاية من الخطأ الطبي، وضمان التطبيق العملي يجب أن ينص القانون، من بين أمور أخرى، على وضع آلية واضحة للتحقيق في الخطأ وإيضاح آلية التعويض عنه، ويشمل ذلك إعداد ملاحق ولوائح لإنفاذ القانون بما في ذلك وضع الأنظمة والضوابط المسماة بـ "البروتوكولات الطبية" التي تتفق مع معايير المنظومة الصحية الدولية والتي تفرض على الأطباء والمستشفيات ومقدمي الخدمة الطبية الالتزام بها ويتم على أساسها تقديم الخدمة الطبية للمريض ومعرفة حدوث الخطأ الطبي من عدمه.

وعلى المسؤولين، بموجب قانون نافذ إلزام المستشفيات والعيادات والمؤسسات التي تقدم خدمات صحية

ومتيقنين قبل توجيه مثل هذه التهم التي تؤدي في كل الأحوال إلى الإساءة إلى سمعة الطبيب أو تدميره، وهذا ما يفرض الحاجة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق ومسؤوليات المريض والطبيب والمؤسسة الطبية التي توفر الخدمات العلاجية، والحاجة أيضاً البحريني أو الوافد، فالطبيب هو رمز من رموز الثقة بالطبيب والتفاني والعطاء، ويجب أن يتمتع بكل صنوف التقدير والاحترام وأن توفر له الظروف الملائمة التي تمكنه من أداء واجبه إلى جانب الحماية اللازمة والحصانة من الإساءة والتشهير والتجريح والتشكيك في كفاءته ومهاراته التي قد يتعرض لها دون وجه حق.

إن إمكانية وقوع الخطأ أو الإهمال أو التقصير واردة في حقل الخدمات الطبية وليست غريبة أو شاذة أو مستبعدة، بل إنها قابلة للتكرار، وهي تحدث دائماً في أعرق المؤسسات الصحية والمستشفيات وفي أكثر الدول تقدماً، حيث تحدث فيها أخطاء طبية مروعة تؤدي بحياة الكثير من المرضى، وتسبب إعاقات جسيمة لآخرين، إلا أن نسبتها في البحرين ولله الحمد هي أقل بكثير من النسبة العالمية المرصودة والمؤكدة التي تتراوح بين 5 و10%، فليس هناك إنسان معصوم أو منزه من الغفلة والسهو والخطأ والذي يجب أن يحاسب عليه.

وقد توصلت التجارب الإنسانية في هذا الشأن إلى بلورة منظومة من الوسائل والآليات التي تتيح التصدي والتعامل مع مثل هذه الحالات؛ بهدف حماية المريض وتقليل إمكانيات حدوث التقصير والخطأ ومساءلة ومحاسبة ومعاينة مرتكب أي منها في حال ثبوت ذلك. إن الأجهزة المعنية في الدولة مدعومة، وفي أسرع وقت ممكن إلى مراجعة وتطوير شبكة الأنظمة والإجراءات والقوانين التي تعزز منظومة الحماية الصحية وتحكم الممارسات الطبية بحيث تحقق التوازن العادل بين حقوق ومسؤوليات المريض والطبيب في آن واحد، وذلك بعد أن نجحنا وفي وقت قياسي وبإمكانيات متواضعة من تأهيل كوادر وأطقم وطنية طبية مؤهلة ماهرة متميزة ومتخصصة في مختلف علوم وأفرع ومجالات الطب وتحظى بتقديرنا واعتزازنا وفخرنا، إلى جانب توفير مستشفيات ومرافق طبية مجهزة

• أمر إيجابي يثلج الصدر ويدعو للفخر والاعتزاز أن تتفاعل مختلف مكونات ومناير المجتمع البحريني مع الخبر الذي نشر في الآونة الأخيرة عن السيدة البحرينية التي تعرضت، للأسف الشديد، إلى مضاعفات خطيرة قد تؤدي بحياتها بعد أن أجريت لها عملية جراحية في مجمع السلمانية الطبي، مما دعا أهلها وذويها إلى لوم الأطباء والمعنيين بالمجمع واتهامهم بالإهمال والتقصير والخطأ الطبي؛ فاشتعلت نتيجة لذلك وسائل التواصل الاجتماعي لترمي بسهامها وتقذف بحممها المسؤولين بوزارة الصحة قبل إجراء أي تحقيق للحادثة، ناهيك عن ظهور نتائجها، كما أن أعضاء مجلس النواب، المتلهفين إلى استجواب أي وزير انتفضوا وسارعوا بالمطالبة باستجواب وزيرة الصحة.

ليس في هذه المقدمة أي راحة لمحاولة تهوين ما حدث للسيدة المنكوبة العزيزة علينا جميعاً، أو الاستهانة بمشاعر أهلها وذويها، أو الدفاع عن المسؤولين بوزارة الصحة، أو نفي لاحتمال وقوع إهمال أو تقصير أو خطأ طبي راحت هي ضحيته، فالمسؤولية الملقاة على عاتق القائمين على المرفق الصحي في البلاد هي في غاية الأهمية والخطورة، وتتعلق بصحة الناس وحياتهم، ولها جوانب إنسانية وأخلاقية ومهنية وقانونية، مما يفرض استمرار اليقظة وضرورة متابعة ورصد أداء هذا المرفق، وعدم التغاضي والتهاون مع أي طرف أو فرد يعمل فيه عن أي خطأ يرتكبه أو أي تقاعس أو تقصير يقع من جانبه أثناء أداء واجبه، بحيث لا يمر أي خطأ أو تقصير دون محاسبة وعقاب بعد أن يخضع للتحقيق والتحصيل من جانب جهة متخصصة محايدة وبعد أن يصدر في شأنه حكم قضائي قاطع.

• وهذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها أحد المرضى لمثل هذه الحوادث في مجتمعنا ولن تكون الأخيرة، وما يجب التأكيد عليه هو أن الجميع يتعاطف مع المريضة وأهلها ويقدر كل التقدير مرارة معاناتهم، إلا أن الواجب يحتم في مثل هذه الحالات عدم الاستسلام لعواطفنا والاستعجال في الاستنتاج وإطلاق الاتهامات والأحكام والتريث لحين إجراء التحقيقات وظهور نتائجها.

• إن الكثير من أوجه الإهمال والتقصير والخطأ الطبي تقع ضمن تصنيف الجرائم التي يعاقب عليها القانون بالفرامة والحبس؛ لذلك يجب أن نكون حذرين

افتتاح "العلاج بالتمارين" لذوي الهمم



مدينة عيسى - وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

البحرين، وتهدف إلى تأهيل وتقوية الأشخاص ذوي الإعاقة من فئة الشلل الدماغي، وتسعى الوحدة إلى مواكبة التطورات العملية والعالمية في تأهيل ذوي الإعاقة، إذ يستفيد من البرنامج التأهيلي جميع منتسبي دور ومراكز ذوي الإعاقة التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والمستفيدين من خدمات الوزارة من فئة ذوي الإعاقة. وأعربت السيدة عائشة بنت علي آل خليفة عن شكرها وتقديرها لسوق شهزاد الخيري لدعم الوحدة التأهيلية.

افتتحت الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية السيدة عائشة بنت علي آل خليفة، وحدة العلاج بالتمارين في مركز عبدالله علي كانو للتقييم والتشخيص بمجمع الإعاقة الشامل، بحضور عدد من المعنيين بالعلاج الطبي في مستشفى السلمانية الطبي، وتعد وحدة العلاج بالتمارين الرياضية لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الأولى من نوعها على مستوى المراكز العلاجية الحكومية في مملكة

دراسة حالات الموت المفاجئ لبعض الرياضيين الشباب

• وزيرة الصحة تتأسس اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المزمنة غير السارية



الاجتماع الأول للجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المزمنة غير السارية

غير السارية. كما ناقشت والأعضاء أبرز توصيات الاجتماع السابق والمتعلقة بمشروع المسح الصحي الوطني للعام 2018، والنتائج الأولية له، والخطة الوطنية للوقاية من والسيطرة على الأمراض غير السارية 2019 - 2025 إلى جانب بحث مشروع الفحص المبكر لسرطان القولون في البحرين الذي يقوم بتنفيذه مستشفى الملك حمد الجامعي بالتعاون مع وزارة الصحة واللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المزمنة

لها من موظفي وزارة الصحة. كما ناقشت والأعضاء أبرز توصيات الاجتماع السابق والمتعلقة بمشروع المسح الصحي الوطني للعام 2018، والنتائج الأولية له، والخطة الوطنية للوقاية من والسيطرة على الأمراض غير السارية 2019 - 2025 إلى جانب بحث مشروع الفحص المبكر لسرطان القولون في البحرين الذي يقوم بتنفيذه مستشفى الملك حمد الجامعي بالتعاون مع وزارة الصحة واللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المزمنة

النماتمة - وزارة الصحة

تطرقت وزيرة الصحة إلى الإنجازات التي تحققت بفضل دعم القيادة الحكيمة وتوجيهاتهم السديدة التي أوصلت مملكة البحرين إلى مصاف الدول المتقدمة، كان نتاجها تكريم صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء من قبل منظمة الصحة العالمية واختياره قائداً عالمياً في مجال الصحة، مشيرة إلى أن الاختيار يؤكد الدور الريادي لسموه في النهوض بالقطاع الصحي في مملكة البحرين سائله المولى عز وجل أن يحفظ سموه وأن يتمتع بموفور الصحة والعافية وأن يسدد خطاه لما فيه خير وصلاح مملكة البحرين. واستعرضت الصالح قرارات تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المزمنة غير السارية، واتفق على أن تكون الوكيل المساعد للصحة العامة مريم الهاجري نائبة لرئيس اللجنة، وتعيين أمين سر واختصاصي إعلام

أشادت وزيرة الصحة رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المزمنة غير السارية فائقة الصالح بقرار رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بتشكيل اللجنة الوطنية وإعادة تسميتها، وتقدمت بالنيابة عن جميع الأعضاء بجزيل الشكر والتقدير إلى سموه على الثقة الكريمة والدعم الذي تحظى به هذه اللجنة من سموه ومن جميع المؤسسات الرسمية والأهلية الممثلة في اللجنة.

وإشادة الوزيرة في الاجتماع الأول للجنة الوطنية الذي ترأسته يوم 27 يونيو 2019 بحضور عدد من المسؤولين بوزارة الصحة وممثلي الجهات والمؤسسات الحكومية والجمعيات من أعضاء اللجنة، والذي جرى فيه بحث عدد من الموضوعات والقضايا الصحية المهمة.

الجلاهمة: أبوابنا مفتوحة للاستثمارات الطبية



الملتقى الحواري بين هيئة المهن الصحية والقطاع الصحي الخاص

من جانبها، صرحت رئيسة اللجنة المنظمة لمؤتمر البحرين للاستثمار الصحي والسياحة العلاجية دانا الرئيس بأن اللقاء يهدف إلى تعزيز التواصل المباشر بين المسؤولين الحكوميين والقطاع الطبي والمستثمرين والعاملين بالقطاع الطبي الخاص، وتعزيز مساهمة القطاع الطبي وإيضاح وجهة نظر القطاع بشأن مختلف القضايا التي يمر بها.

كبيراً في عدد المؤسسات الصحية؛ بسبب مراجعة التشريعات المنظمة لهذا القطاع، ومنها إنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية وتأسيس المجلس الأعلى للصحة وإطلاق الخطة الوطنية للصحة وسريان العمل بقانون الضمان الصحي الوطني، فضلاً عن تقديم التسهيلات اللازمة للمؤسسات والمهنيين الصحيين بالتوازي مع تعزيز الجودة والتنافسية.

النماتمة - الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية

عقدت الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية الملتقى الحواري المفتوح مع مؤسسات القطاع الطبي الخاص في فندق الدبلوماسية، بمشاركة المستشفيات والعيادات والشركات الطبية ولقيت من المهنيين الصحيين في البحرين، بالتزامن مع مؤتمر البحرين للاستثمار الصحي والسياحة العلاجية 2019، الذي افتتح برعاية رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة.

هذا اللقاء فرصة لشرح إستراتيجية الهيئة وبرامجها التي ترمع إنجازها ومدى تأثيرها على مستقبل الاستثمار في القطاع الطبي، وبما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة. وبحث الملتقى الدور المأمول من القطاع الطبي الخاص في تحقيق أهداف وطموحات الهيئة في إطار رؤية المملكة 2030، الرامية لبناء شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص لخدمة هذه الأهداف، والبناء على المؤشرات الإيجابية للصحة العلاجية. وأكدت الجلاهمة أن البحرين شهدت نمواً

وصرحت الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية مريم الجلاهمة خلال كلمتها الافتتاحية بأن هذا الملتقى يأتي في إطار تنفيذ التوجيهات الدائمة للقيادة الرشيدة والحكومة في سياسة التواصل المباشر والأبواب المفتوحة، وبما يتسق مع نهج الهيئة في التواصل الدائم مع كافة المستفيدين من خدماتها باعتبارهم شريكاً في تحقيق التميز والجودة وإنجاح مبادرات التطوير. وأشارت إلى أن التواصل المستدام يشكل هدفاً مهماً من إستراتيجيات الهيئة، إذ يمثل

"التنمية السياسية" يُدرب طلبة "المعسكر"

النماتمة - معهد البحرين للتنمية السياسية

مهارات المشاركين وتعريفهم بأنشطة المعهد وأهدافه في تطوير المسيرة الديمقراطية بالمملكة، وتشجيع الطلبة على المشاركة بإيجابية في الأنشطة الهادفة إلى تنمية الوعي السياسي وثقافة الديمقراطية، من خلال تعريفهم بمبادئ ميثاق العمل الوطني، وأسس وأطر ومبادئ المشروع الإصلاحي الحديث لمملكة البحرين. يذكر أن البرنامج سيقدمه عدد من منتسبي المعهد، وهم مريم اليامي رئيس قسم التدريب والتأهيل السياسي، الأستاذ خالد فياض مستشار سياسي، محمد الجهيمي رئيس وحدة المنظمات الدولية وحقوق الإنسان، هيا الكهي رئيسة وحدة شؤون الوزارات والمجتمع المدني، دانا بوهزاع وعبد الرحمن سليس باحثين سياسيين في المعهد.

في إطار جهود معهد البحرين للتنمية السياسية لنشر وتنمية الوعي السياسي، وترسيخ ثقافة الديمقراطية السلمية لجميع فئات المجتمع ومنها فئة الطلبة، وتماشياً مع الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة؛ يشارك المعهد في الفترة من 30 يونيو حتى 9 يوليو 2019 في فعاليات معسكر الأكاديمية الملكية للشرطة الصيفي، سيقدم المعهد للطلبة المشاركين في المعسكر من فئتي الذكور والإناث، والتي تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 18 عام، محاضرتين الأولى بعنوان "مهارات الاتصال السياسي" والثانية بعنوان "القيم الحقوقية". إضافة إلى عرض عدد من الأفلام التعليمية والوثائقية، وتقديم مسابقات سياسية وقانونية؛ يسعى المعهد من خلالها لتنمية